الرأي العام الجزائري في ظل التدفق الإخباري الأجنبي

الدكتور مصطفى سحاري
جامعة يحي فارس بالمدية/ الجزائر

ملخص:

تؤدي ثورة المعلومات في مجال الإعلام والإتصال إلى التأثير على الدَّولة الوطنية من ناحية القيام بوظائفها على أكمل وجه، ومن هنا تبدأ هذه الدولة في فقدان قدرتها على حماية إستقلالها السِّياسي، وسيادتها الوطنية. ففي ظل التدفق الإخباري الأجنبي الذي أفرزته ثورة المعلومات، لم تعد للدَّولة سلطة مطلقة على رعاياها، ولم تعد قادرة على صناعة قرارها السِّياسي بحرَّية بفعل تدخل فاعلين جدد، بل لم تعد قادرة حتى على حماية أفرادها بفعل ما أتاحته ثورة المعلومات والإتصالات، إذ أصبح الرأي العام الوطني يشكله الإعلام الأجنبي عبر قنواته التلفزيونية الأجنبية ومختلف وسائط التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية:
التدفق الإخباري، وسائل الإعلام، الرأي العام، التأثيرات السياسية.

Abstract:

The information and communications revolution has an impact on the national state in terms of carrying its functions. Hence this state begins to lose its ability to protect its sovereignty and political independence. So the state in the light of foreign news flow no longer has authority over national's sovereignty as well as it can't freely make its political decision due to the interference of a new actors, even that its can't protect its citizens. Furthermore, the national public opinion will form by foreign media through its satellites channels and social media.

The key words:
News flow, media, public opinion, political impacts.

مقدمة:

تلعب وسائل الإعلام اليوم دورًا هامًا وبارزًا في المجتمع، وخاصة مع بروز وسائل التواصل الإجتماعي التي أفرزتها ثورة تكنولوجيا الإعلام والإتصال، إذ تحتل هذه الوسائل مكانة هامة في التفاعلات الإجتماعية والسِّياسية داخل المجتمعات الديمقراطية ضمن سياق عالمي جديد أفرز معطيات تختلف كلِّية عن الفترات السابقة، وتتجلى هذه المكانة في كونها مصدر المعلومات والآراء والمواقف بالنسبة للأفراد، ومن خلالها يستطيع الفرد تكوين تصوره للعالم الذي يعيش فيه، فهي من وسائل الإدراج المعرفي لدى الجماهير لأنَّها تزوِّدهم بالمعلومات وتوجيهها بالطريقة التي ترغب فيها وتريدها[1].

وتعدُّ وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، خاصة ما أصبح يعرف بوسائط الإتصال الجديدة مصدرًا مهمًّا من مصادر التوجيه والتثقيف في أي مجتمع، وهي ذات تأثير كبير في مختلف جماهير المتلقين، وهذا ما أكسبها أهميتها في عملية بناء المجتمعات، إذ يمكن إعتبارها أحد العناصر الأساسية المسهمة في تشكيل ملامح المجتمعات. كما تقوم وسائل الإعلام بتقديم المعلومات والمواقف الرَّسمية وغير الرَّسمية عن القضايا المثارة، وفقا لسياستها الإعلامية وخدمةً للأيديولوجية التي تحكمها، وهي بهذا تحوّلت من أداة لنقل المعلومات والأخبار إلى أداة لتوجيه الرأي العام، وتكوين المواقف الفكرية والسِّياسية.

وتختلف وسائل الإعلام في درجة فاعليتها من مجتمع لأخر، ففي بعض المجتمعات ترتفع درجة ثقة الجمهور في وسائل الإعلام إلى حدِّ تبني آرائها، بينما في مجتمعات أخرى تنخفض درجة ثقة الجمهور في وسائل الإعلام إلى حدِّ الإنعدام، وهذا راجع إلى إيمان هذا الجمهور بأنَّ هذه الوسائل لا تعبِّر عن وجهة نظره، ولا تخدم مصالحه، بل تخدم مصالح خاصَّة همُّها الوحيد الربح المادي، وهي مستعدة للتخلي عن مبادئها لأجل هذا الهدف.

ونظرا لما تملكه من إمكانات في نقل الأخبار والمعلومات، وما توفره من أسباب التوجيه والترفيه أصبح لوسائل الإعلام مكانة هامَّة في العصر الحديث، كونها تقوم بأدوار عديدة ومتعدِّدة في المجتمع منها ما هو إجتماعي يتجلى في التربية والتثقيف، ومنها ما هو سياسي، يقول مارشال ماكلوهان في هذا الشأن: «إنَّ وسائل الإتصال نفسها، وليس مضمونها أصبحت أهم الوسائل المؤثِّرة في عالم اليوم، ويمكن تفسير الأهمية الكبيرة لوسائل الإتصال في المجتمعات المختلفة بعلاقتها بصنع القرارات في ظل الرقابة والسَّيطرة الشديدة التي تمارسها الحكومات باختلاف أنواعها، وبدرجات مختلفة على وسائل الإتصال»[2].

كما تعد وسائل الإعلام أهم مصادر الثقافة السِّياسية عند الأفراد، فهي مؤسَّسات ثقافية فاعلة في صياغة موقف الرأي العام المتوافق مع الطبيعة الثقافية للمجتمع، وبلورة إتجاهاته وقيمه ومعارفه السِّياسية وتحديد وجهة تفكيره السِّياسي.

ويرى البعض وسائل الإعلام والإتصال قوة تستطيع تشكيل وتوجيه الرأي العام، وإن كانت لا تستطيع تحقيق ذلك في كل الأوقات[3]، فهي متعهد رسميا لتوريد المعلومات والمواقف تجاه حدث ما فلوسائل الإعلام فاعلية قوية في خلق رأي عام عن الموضوعات الجديدة التي تثار بين الجماهير، خاصَّة إذا كانت هذه الجماهير تفتقد للمعلومات عن الموضوعات والمشاكل المستجدة.

وهنا يبرز الدور الخطير الذي تمارسه أجهزة الإعلام في خلق الوعي والتنشئة الإجتماعية، خاصَّة لدى المجتمعات التي تتعرض لتغيُّرات جديدة من النَّاحية السِّياسية، أو الإقتصادية، أو الإجتماعية، وعليه إهتمت الدُّول على اختلاف إيديولوجيتها ونظم حكمها بتنمية وتعزيز أجهزة الإعلام، لضمان رأي عام مؤيّد لسياساتها، وإمدادها بالمعلومات الصحيحة عن التوجهات الحقيقية للرأي العام تجاه القضايا المثارة، لتستطيع إتخاذ القرار المناسب بشأنها.

كل هذا يعد ظاهرة صحية إذا كان هذا الرأي العام يصنعه إعلام محلي سواءً كان عموميا أو خاصاً، لأن هذا الإعلام المحلي لا يشكل خطرا كبيرا على الفرد، عكس الإعلام الأجنبي الذي تحكمه أجندات سياسية لتحقيق أهداف وغايات معينة، قد تصل إلى حد زعزعة إستقرار الدولة المقصودة، فالجزائر مثلا عانت في الثلاثين سنة الأخيرة من التدفق الإخباري الأجنبي المركز من قبل قنوات عربية وغربية ومواقع الكترونية أجنبية ببثها لأخبار الهدف منها تضليل الرأي العام الجزائري مستغلا ضعف الإعلام الحكومي البعيد عن الواقع الجزائري من جهة، وتطلع الجمهور الجزائري إلى إعلام حر ونزيه،

وعليه يعالج هذا المقال التأثيرات السياسية الناتجة عن التدفق الإخباري الأجنبي وانعكاساتها على الرأي العام الجزائري.

أولا: الرأي العام والتدفق الإخباري

قبل التطرق إلى الرأي العام في ظل التدفق الإخباري، لابد من التطرق إلى مفهوم الرأي العام، إذ يتحدد هذا المفهوم في العلوم الإنسانية، وفقا للزاوية التي ينظر إليه من خلالها، فمثلا على مستوى علوم الإعلام والإتصال، يعرَّف بأنَّه الرأي السَّائد بين أغلبية الشُّعوب الواعية، أو الاتفاق الجماعي لدى غالبية الشَّعب تجاه قضية من القضايا سياسية، إجتماعية أو ثقافية.

تعريف الرأي العام

عرفت الحضارات القديمة منذ أكثر من سبعة آلاف سنة مفاهيم على صلة بظاهرة الرأي العام، ولكن دوره تأكَّد لدى الإغريق وأثينا وإسبرطة، ثمَّ جرى استعمال هذا المفهوم مع قيام الثَّورة الفرنسية، إذ أطلق عليه «مونتسكيو» الروح العام «Esprit général»، بينما سمَّاه «روسو» الإرادة العامة[4] Volonté général».

وفي العصر الحديث شاع إستخدامه بين الكُتَّاب والصحفيين والمثقفين وغيرهم، وغدَا موضوعًا مهمًا من مواضيع علم السِّياسة التي تستحق الدِّراسة المعمَّقة والبحث الشامل في تكوينها وتصميمها وتسويقها[5]، حتى أنَّ البعض يُطلِق على القرن العشرين، قرن الرأي العام[6]، فإذا وقع حادث ما كسقوط طائرة، إهتز الرأي العام لذلك، وطالب بمعاقبة المسؤولين على ذلك، وعندما غزت قوات التحالف الغربي العراق عام 2003 استنكر الرأي العام العالمي ذلك، وطالب بالتضامن مع الشَّعب العراقي، وظهر ذلك جليا من خلال المظاهرات والإحتجاجات الشَّعبية في مختلف دول العالم، والتي تصدرت إهتمامات مختلف وسائل الإعلام.

وعلى الرغم من إعتراف الباحثين والمفكرين بأهمية الرأي العام، ودوره في تحديد الكثير من السلوك الإجتماعي، إلَّا أنَّهم اختلفوا في إيجاد تعريف محدَّد ودقيق لمصطلح الرأي العام، هذا الإختلاف ناتج عن طبيعة تخصص كل واحد منهم، وتباين وجهات النَّظر الإجتماعية والسِّياسية والأيديولوجية والثقافية تجاه الشُّعوب، ومدى الإيمان الحقيقي بدورها في المشاركة في مجال الفكر السِّياسي والقرار التنفيذي[7].

وبالرغم من أنَّه ليس هناك تعريف متفق عليه، إلَّا أنَّنا سوف نستعرض في هذا المقال بعض التعريفات المختلفة للرأي العام التي تمثل إتجاهات ومذاهب مختلفة، ومن بينها تعريف الموسوعة البريطانية، التي تعرِّف الرأي العام على أنَّه «مجموعة آراء الأفراد ومواقفهم ومعتقداتهم حول موضوع معين يتمُّ التعبير عنه من خلال الجماعة»[8]، أمَّا الموسوعة الدَّولية للعلوم الإجتماعية فتعرفه بأنَّه «مجموعة الآراء الشخصية حول موضوع يهم المجتمع، والتي ستؤثِّر على تصرف الأفراد، وعلى صنع السِّياسة الحكومية»[9]، ويرى «هربرت بلومر Herbert Blumer» بأنَّ الرأي العام هو نتاج للتفاعل بين جماعات يحدث في سياق إجتماعي، سياسي وليس بالضرورة رأي الأغلبية، ويتحرك نحو قرار معين ومن ثمَّ فالتعبير عنه يتضمن الوصول بهذا الرأي إلى من بيدهم إتخاذ القرار[10].

ويذهب «جيمس يانج James Young» أستاذ علم السِّياسة الأمريكي إلى تعريفه بأنَّه «الحكم الإجتماعي الذي يُعبِّر عن مجتمع واع بذاته بالنسبة لمسألة عامة لها أهميتها، ويتم الوصول إلى هذا الحكم الإجتماعي عن طريق مناقشة عامة أساسها التعقل والمنطق، وأن يكون لهذا الحكم من الشدَّة والعمق ما يكفل تأثيره على السِّياسة العامة»[11]. ما يؤخذ على هذا التعريف، إرتباطه بالنَّظرة الإجتماعية للرأي العام، وعدم تحديده في عبارة «مناقشة عامة» لكيفية المناقشة وأين؟، هل عبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها؟، أم تحت قبة البرلمان؟ ومدى القبول ومعناه؟، ومتى تصبح هذه المناقشة العامة متكاملة، وصالحة لينتج عنها رأي عام؟، كما أنَّ عبارة «مجتمع واع بذاته» هل تعني إعطاء حق إبداء الرأي للجماعات المثقفة ذات الوعي، ومنعه عن ما سواها؟!.

أمَّا الألماني «غولت R.Gault» أستاذ علم الإجتماع، فيعرّف الرأي العام على أنَّه «فهم معين للمصالح العامة الأساسية، يتكون لدى كافة أعضاء الجماعة»[12]، غير أنَّ ما يؤخذ على هذا التعريف توقفِه عند حدِّ الفهم فقط، والذي هو أولى مراحل تكوين الرأي العام، ولم

يصل لمرحلة إبداء الرأي، كما يشترط أن يتكون الفهم لدى كافة أعضاء الجماعة، وهو أمر مستحيل، لأنَّه من غير المعقول أن يتفق الشَّعب بأكمله على فهم موضوع معين، وإتخاذ رأي واحد اتجاه موضوع ما، وحتى الديمقراطية التي تأخذ بحكم الشَّعب، تكتفي بمبدأ الأغلبية للتعبير عن الرأي العام دون اشتراط رأي كافة أعضاء الجماعة لاستحالة تحقق ذلك[13]، فضلا عن أنَّ هذا التعريف يتصف بالعمومية، لأنَّه يتطلب فهمًا معينًا للمصالح الأساسية، دون تحديد قضية محددة يتجه إليها الشَّعب لإبداء رأيه فيها، سواءً بالموافقة أو بالاعتراض.

ويرى «فلويد ألبورت Floyd Allport» أنَّ الرأي العام هو «تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من النَّاس عما يرونه في مسألة ما، إمَّا من تلقاء أنفسهم، أو بناءً على دعوة توجه إليهم، تعبيرًا مؤيدًا أو معارضًا لحالة، أو شخص معين، أو اقتراح ذي أهمية واسعة الانتشار بنسبة وكثافة وثبات معين، ممَّا يترتب عليه احتمال ممارسة التأثير على إتخاذ إجراء معيَّن بطريق مباشر أو غير مباشر، فيما يتعلق بالموضوع الذي يدور الرأي العام حوله»[14].

ومن التعريفات العربية، نجد الموسوعة السِّياسية التي تعرِّف الرأي العام بأنَّه «اتجاه أغلبية النَّاس في مجتمع ما، اتجاها موحدا إزاء القضايا التي تؤثِّر في المجتمع أو تهمه أو تعرض عليه»[15]، أمَّا الموسوعة الفلسفية فتعرِّفه بأنَّه «مجموع معين من الأفكار والمفاهيم التي تعبِّر عن موقف مجموعة، أو عدة مجموعات إجتماعية، إزاء أحداث أو ظواهر من الحياة الإجتماعية، إزاء نشاط الطبقات والأفراد»[16].

ويرى «محمد حاتم» بأنَّه «ذلك الحكم الذي تصل إليه الجماعة في قضية ما ذات إعتبار ما»[17]، كما يعرِّفه «مختار التهامي» على أنَّه «الرأي السَّائد بين أغلبية الشَّعب الواعية في فترة معينة، بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش، وتمس مصالح هذه الأغلبية، أو قيَّمها الأساسية مسًّا مباشرًا»[18].

بينما ترى «حميدة سميسم» أنَّ «الرأي العام هو الرأي السَّائد الذي ينبع من الأفراد، وغايته الجماعة (الجماهير)، بعد السؤال والاستفهام والنقاش، تعبيرا عن الإرادة والوعي تجاه أمر ما في وقت معين، شريطة موافقته للشَّريعة والسير في حدودها، من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وترتبط اتجاهاته بالولاء القومي والوطني والدِّيني لأفراد الأمَّة»[19].

ويذهب تقرير «شون ماكبرايد Seán MacBride» حول مشكلات الإتصال إلى أنَّه من الأجدى والأجدر تعريف الرأي العام من خلال توضيح أوصافه، فهو يضرب بجذوره في البنى الإجتماعية والثقافية وليس فكريا، كما أنَّه أبعد من أن يكون تعبيرا عن إرادة الشَّعب، أو متطابقا مع الجمهور بالرغم من ارتباطه به ارتباطا وثيقا، ويضيف التقرير أنَّ الرأي العام يختلف عن الإيديولوجية، لأنَّه ليس أمرا يتعلمه الإنسان أو تفرضه السُّلطة، وبالرغم من أنَّه لا يمكنه أن يوجد دون توافر بيانات ومفاهيم تولدها التجربة، إلَّا أنَّه ليس معادلا لمجموعة من المعارف، فالرأي العام «هو رأي الذين لا يشاركون في عملية إتخاذ القرار، والذين يوجدون خارج مراكز السُّلطة، وهو يختلف عن رأي الذين تؤهلهم أوضاعهم، أو معارفهم،

أو مهاراتهم للنهوض بمسؤولية إتخاذ القرارات»[20].

ويمكن القول أنَّ هذا الاختلاف الواضح في تعريف الرأي العام، قد يكون ناتجا عن تباين وجهات النَّظر الفكرية، واختلاف تخصُّصات مقدمي هذه التعريفات، فكل واحد ينظر إليه من وجهة نظر تخصُّصه، سواءً كانت سياسية أو إجتماعية...، كما قد يكون هذا الاختلاف نابعا من حداثة الدِّراسات المتعلقة بالرأي العام.

وممَّا سبق يمكن إعتبار الرأي العام على أنَّه ذلك الرأي السَّائد في وقت معين نحو قضية معينة، وهذا لأنَّ وجهات النَّظر قد تختلف من قضية لأخرى، تبعا للظروف والزمان، فهو ليس ثابتا، فقد يتخذ الشَّعب رأيا عاما في زمن معين تجاه قضية معينة، ثمَّ يغير رأيه في زمن آخر، وقد يعود لرأيه الأول لاحقا، تبعا للظروف السِّياسية والإقتصادية، والمؤثِّرات الوطنية والدَّولية.

مقوِّمات الرأي العام

على العموم، فإنَّ الرأي العام في أي بلد من البلدان، له مقوِّماته المستمدة من تاريخه وظروفه البيئية ومعرفة هذه المقوِّمات تساعد على استنباط الاتجاهات المحتملة للرأي العام بالنسبة لقضية ما، والتنبؤ بالاتجاهات المحتملة عند طرح موضوع ما، كما تحدِّد هذه المقوِّمات الدور الذي ينبغي أن تقوم به وسائل الإعلام والإتصال والتنظيمات السِّياسية تجاه هذه القضية، ومن بين مقوِّمات الرأي العام نذكر ما يلي:

1-2/ العادات والتقاليد والقيم الموروثة: تعكس عادات وتقاليد أي مجتمع طبيعة النِّظام الإجتماعي السَّائد فيه، وكلما كانت المجتمعات فقيرة ومتخلفة، كلما زاد تمسكها بتقاليدها، لأنَّها خير زاد لهم، فهم يتشبثون بها لأنَّهم لا يملكون غيرها، ويزداد سلطان الأساطير والخرافات، فتحيى الشُّعوب مخدرة لا تجد السبيل لدحض هذه الأساطير والخرافات[21]، فالشُّعوب التي لها موروث ثقافي وإجتماعي خاص بها من التقاليد والعادات تتميز باحترامها لها وتعلقها بها، وغالبًا ما تكون هذه العادات والتقاليد عصية على التغيير، أو على تقبُّل التغيُّر[22].

كما يعتبر التراث الحضاري والثقافي لكل أمَّة، من أهم العوامل التي تؤثِّر في تكوين وتشكيل الرأي العام، فكل فرد في أي مجتمع يتأثَّر بقوى العادات والتقاليد والقيم السَّائدة في مجتمعه، والشُّعوب تتقبل معتقداتها المتوارثة خيرها وشرها على أساس أنَّها حقائق وبديهيات لا تقبل الجدل أو إبداء الرأي، ويؤكد الباحث «ستيوارت تشيس» «Stuart chase» أنَّ 90 % من سلوك الفرد العادي في مجتمع ما يقرَّر بما تفرضه النُّظم والقواعد التي يبدأ في تعلمها منذ ولادته[23]، ففي كتابه الرأي العام، يؤكد الأستاذ «فاروق يوسف» أنَّ القيم تؤثِّر في رأي الأفراد من النَّواحي التالية[24]:

- تؤثِّر بشكل إيجابي أو سلبي في نظرة الفرد، أو الجماعة إلى الأفراد الآخرين.

- تؤثّر على قرارات الفرد واختياره بين بدائل الحلول للمشاكل التي يواجهها، أو تواجهها الجماعة التي ينتمي إليها.

- تحدِّد للفرد ما هو مقبول، أو مرغوب فيه، وما هو غير مقبول، أو غير مرغوب فيه من أنماط السلوك والرأي كما.

- تؤثر تأثيرا بالغا في إدراك الفرد للمشاكل التي تواجهه.

- يعمل نسق القيم على تنظيم عملية الإدراك، وذلك عن طريق تحديد الحاجات التي يتم إشباعها وأولويات إشباعها، وكذلك عملية انتقاء وتنظيم المدركات.

- تؤثّر القيم في المدى الذي يقوم الفرد في حدوده بالموافقة، أو رفض الضغوط عليه.

2-2/ الدِّين: يعتبر الدِّين بالنسبة للشُّعوب من المسلمات التي لا تقبل الجدل، ولا تدخل في مجال الرأي العام إذ يلعب دورا مؤثِّرًا ومهمًا في حياة الأمم والشُّعوب على اختلاف المعتقدات والأديان.

ويعد الدِّين أحد مقوّمات النِّظام الثقافي، وجوهره يبقى ثابتا لا يتزعزع، وهو من العناصر الحضارية الراسخة التي لا تقبل أساسياتها الجدل، كما يعتبر عنصرًا أساسيا من عناصر تكوين الرأي العام، إذ يفرض نفوذا أوسع حتى على غير المتمسكين به، ويشكل مصدرًا من مصادر الرأي العام، فمثلا في الدِّين الإسلامي، يخلق الاستشهاد بآية قرآنية، أو بأحاديث نبوية شريفة الاقتناع، ويحرك المشاعر والعواطف، ويثير الحوافز والدَّوافع[25].

وقد لعب الدِّين الإسلامي دورًا بارزًا في حياة الشُّعوب التي إعتنقته منذ بزوغ فجر الإسلام إلى يومنا هذا، إذ ظهر تأثيره في مختلف الجوانب الحياتية للمسلمين، لأنَّه لم يقتصر على الجوانب التعبدِية فقط (العبادة)، بل تعداه إلى الجوانب الروحية والحياتية، كما حل محل القرابة كأساس للهوية الجماعية والولاء محل العرف كقانون للجماعة، وتولى النبّي محمد صلى الله عليه وسلم السُّلطة على أساس من الإمتياز الدِّيني المطلق مستمدا سلطته من الله، ليحل محل شيخ القبيلة الذي يحتل منصب الرئاسة على أساس الموافقة الطوعية للقبيلة، هذه الموافقة يمكن إلغاءها في أي وقت.

2-3/ التربية والتعليم: تسهم المؤسَّسات التعليمية في تكوين الرأي العام وتشكيله، سواءً من حيث مضمونه المعرفي، أو من اتجاهه وقوته، حيث تؤثِّر في سلوك الأفراد وآرائهم واتجاهاتهم، وإكسابهم قدرًا كافيًا من المعلومات العامة والمتخصِّصة، لأنَّه للمعلومات المتكاملة والحديثة أهمية بالغة، فمن ليس له معلومات لا رأي له.

ويساعد التعليم التلميذ على التفكير، فكلما زادت معرفته اتسع أفقه بما يمكِّنه من التحرُّر من وجهات النَّظر وخبراته السابقة التي صارت تختلف مع وجهات نظره الجديدة، ولقد أشار «جيروسي» إلى مسألة غرس القيم السِّياسية في النَّفس قائلا: «يكون للمدارس تأثيرا من خلال طريقة أو أكثر من الطرق التالية»[26]:

1. المضمون المنهجي وحده.
2. المضمون المنهجي ونوعية الدِّراسة.
3. التعبير المعلن للمدرسين عن قيمهم الشخصية داخل الفصول.
4. التعبير العرضي للمدرسين عن قيمهم خارج الفصول.
5. تشبه التلاميذ بمدرسيهم وتبنيهم للقيم التي يعتنقونها.

وعليه فإنَّ الإتجاهات السَّائدة في التعليم تؤثِر تأثيرا كبيرا على مستقبل الرأي العام داخل الدَّولة، خاصَّة إذا قامت على أساس بث روح التفرقة الدِّينية والطبقية، وإذكاء روح العنصرية والتعصُّب، لأنَّ الطفل في هذه المرحلة لا يستطيع إعمال عقله للتمييز بين الحق والباطل، والنتيجة المحتومة لذلك أن يكبر النشىء، وتكبر معه أنماط من السلوك وألوان من التعصُّب والتحيُّز التي تبلغ في نفسه مبلغ العقيدة والدِّين، لطول ما تلقاها وتلقنها وقرأها خلال المرحلة المدرسية[27].

4-2/ النِّظام السِّياسي القائم: تلعب الأوضاع السِّياسية داخل الدَّولة دورا فاعلا في تكوين الرأي العام ويختلف هذا الدَّور باختلاف الأنظِّمة، فالأنظِّمة الديمقراطية، حيث تسود حرية الفكر والإعتقاد، والرأي والرأي الآخر، وتكثر الأحزاب السِّياسية ذات البرامج المختلفة، إذ يسعى كل حزب سياسي للحصول على تأييد الرأي العام لبرنامجه ووجهة نظره، عن طريق ما يقدمه من بيانات وحجج وبراهين تؤيِّد ذلك، سواءً كان حزبا حاكما أو معارضا[28].

كما تسعى الحكومات الديمقراطية إلى التأثير في الرأي العام للحصول على تأييد الأغلبية من الشَّعب معتمدة على زيادة الوعي السِّياسي للجماهير، وعرض الحقائق الكاملة على الرأي العام، والإعتماد على وسائل الإعلام والإتصال للتأثير عليه، مع توفير الحرِّية للتنظيمات السِّياسية الشَّعبية، كالجمعيات الأهلية، والنَّقابات المِهنية، دون إغفال الإهتمام بإستطلاعات الرأي العام.

وما يميِّز الأنظِّمة الديمقراطية، أنَّ المواطن يكون على درجة عالية من الوعي بسبب توفُّر حرِّية الرأي وتنوع الحلول المطروحة للمشاكل، نظرا لتعدد الأحزاب، وحرِّية التعبير في

وسائل الإعلام الجماهيرية ومشاركة المواطن في الحياة السِّياسية، ولذلك نجد الرأي العام في المجتمعات الديمقراطية يتسم بالعمق والعقلانية والثبات النسبي والظهور، والوضوح والتعبير السلمي عن نفسه.

أمَّا الأنظِمة غير الديمقراطية التي تضع القيود على الحرّية الفردية والجماعية، وتفرض الرقابة على وسائل الإعلام، إن لم تكن هي من يملك هذه الوسائل، حيث تقوم هذه الأنظِمة بدعاية قوية لا تتورع فيها عن إستخدام الأساليب المنافية للأخلاق، كالكذب، والخداع، والتضليل، والتهويل، وحجب الحقائق عن الشُّعوب، ومنه خلق رأي عام مصطنع، أو مفتعل يتَّسم بالسذاجة والغفلة، وهو ما كان عليه الحال في ألمانيا النازية قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية.

والخلاصة، غياب الرأي العام في ظل النُّظم غير الديمقراطية بأنواعها المختلفة عقائدية، حيث تقود عقيدة سياسية رسمية لا تمثل في نظرهم مجرد فكر، بل حقائق مطلقة لا تقبل الجدل تستخدم كمعيار لتحديد الصواب والخطأ، أو غير عقائدية، حيث لا توجد عقيدة سياسية تستخدم في تنشئة المواطنين وتكوين الإطارات، والنتيجة بروز عدة ظواهر وكثرتها، مثل الإنقلابات العسكرية.

وعليه فإنَّ الأوضاع السِّياسية السَّائدة داخل الدَّولة تؤثِّر في تكوين الرأي العام بها، فإن كان النِّظام دكتاتوريا ومستبدا ومستعليا على الجماهير ومحتقرا لها، فإنَّ هذا يؤدِّي إلى سلبية الرأي العام في الدَّولة ليحل محله ما يسمَّى «بالسُّخط العام، أو الخوف العام»[29].

5-2/ المناخ الإقتصادي: لا يقل تأثير الأوضاع الإقتصادية والتحوُّلات النَّاتجة عنها، أو المؤثِّرة فيها على الرأي العام عن تأثير الأوضاع السِّياسية، نظرا لتفاعل ما هو سياسي مع ما هو إقتصادي، فالأوضاع الإقتصادية لها تأثير كبير على نظام الأسرة والطبقات الإجتماعية، وعلى نسق القيم في المجتمع، وعلى تشكيل نظامه السِّياسي[30].

وتأخذ العلاقة بين الرأي العام والعامل الإقتصادي شكلين أساسيين، يتمثل الأول في كون الكثير من الآراء المعلنة في الحياة الخاصَّة والعامة قد تكون مدفوعة الثمن، ويظهر ذلك جليا في الدِّعاية الإنتخابية وبيع الأصوات الإنتخابية، والثاني هو أنَّ الظروف الإقتصادية قد تحدِّد أراء النَّاس إلى درجة كبيرة، فالأفراد يتأثَّرون في تكوين آرائهم بمصالحهم ومصالح الجماعة التي ينتمون إليها.

وهناك خلاف بين العلماء فيما يتعلق بمدى تأثير العوامل الإقتصادية على الرأي العام، فالفكر الماركسي يرجع كل شيء للعامل الإقتصادي، فهو المحدِّد الوحيد للرأي العام والنِّظام السِّياسي، بينما الفكر الليبرالي يحاول التقليل من الدور الذي يلعبه هذا العامل بالنسبة للرأي العام، لدرجة أنَّ البعض يعتبره دورًا ثانويا، ولكن الواقع يثبت عكس ذلك، وهو أنَّ للعامل الإقتصادي تأثيرا قويا وفعَّالًا، وقد يكون أقوى محدِّدات الرأي العام على الإطلاق.

والجدير بالذكر فإنَّ هناك مقوّمات أخرى للرأي العام إلى جانب هذه المقومات، من بينها المناخ الإعلامي والثقافي، فمسؤولية أجهزة الإعلام والثقافة في عصرنا الحالي كبرى في إعداد المواطن الصالح خاصَّة وأنَّ الثَّورة الإعلامية إخترقت كل الحواجز التي أقامتها الأنظمة والحكومات، ولعبت دور المنبه والمحرض، ودافعا قويا إلى الثَّورة متى كانت أسبابها قائمة.

ثانيا: التأثيرات السِّياسية للتدفق الإخباري الأجنبي على الرأي العام:

يرى «جبريل آلموند Gabriel Almond» أنَّ وسائل الإعلام تؤدّي دورًا مهمًّا في بث التوجهات والقيم السِّياسية الحديثة إلى الأمم، فعلاوة على تقديمها المعلومات الدقيقة والفورية عن الأحداث السِّياسية في العالم فإنَّها تنقل القيم الأساسية التي يقرُّها المجتمع الحديث، وهو ما يجعل من وسائل الإعلام أداة قوية في تشكيل المعتقدات السِّياسية[31].

كما تلعب وسائل الإتصال دورًا مهمًا في تكوين رأي عام يمكن أن يؤثِّر في توقيت صنع القرار أو وضع السَّياسات العامة للدَّولة، وذلك من خلال خلق الأزمات وافتعالها، وإثارة الرأي العام ضدها، مثل فضيحة (ووترجيت Watergate عام 1972 م) التي فجرتها صحيفة الواشنطن بوست Washington poste والتي بسببها إستقال الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون Richard Nixon» من الرئاسة عام 1974 م.

ولوسائل الإعلام تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع، خاصَّة إذا تعلق الأمر بوسائل الإعلام الأجنبية بمختلف أنواعها التي سمحت لها تكنولوجيا البث الفضائي بالتواجد في كل مكان وزمان، رغم أنف الحكومات والدُّول.

هذا وتتعدَّد التأثيرات السِّياسية السِّلبية لمضامين وسائل الإعلام الأجنبية على الرأي العام الجزائري خاصَّة إذا تعلق الأمر بالبث الفضائي المباشر، سواءً عبر المحطات التلفزيونية الفضائية، أو عبر شبكة الإنترنيت، فهي لا تقتصر على زيادة معرفة المواطن الجزائري ببلد المصدر الإعلامي أكثر ممَّا يعرفه عن وطنه، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه إغتراب، وضعف في الانتماء، بل يصل الأمر إلى مجال التشكيك السِّياسي، وفقدان الثِّقة في كل ما هو وطني، وتشويه المعلومات والأخبار التي يمكن أن يعتمد عليها في إتخاذ القرارات، ناهيك عن التبعية السِّياسية للدُّول المسيطرة على وسائل الإعلام، ومن بين التأثيرات السِّلبية للتدفق الإخباري الأجنبي من النَّاحية السِّياسية على الرأي العام الجزائري نجد:

الشَّك السِّياسي: تحمل البرامج الإخبارية الأجنبية بعض الأخبار والأحداث والتقارير الكاذبة والشائعات عن الدول النامية أجمع، ومن بينها الجزائر طبعا، والتي تخدم المصالح السِّياسية للدوائر التي تنتمي إليها، ممَّا يؤدِّي إلى حدوث خلل سياسي في الدَّاخل، متمثلا في إنتشار الشَّك السِّياسي والذي يظهر في إحتقار العرف والعادات والتقاليد والأخلاق الشائعة، وتسفيه العمل السِّياسي (مثلا عزوف الشباب الجزائري عن الإنتخابات، وتسفيه كل ما يتعلق

بها)، وعدم الثِّقة في رجال الحركة السِّياسية[32]، إذ تهدف وكالات الأنباء العالمية من خلال الأخبار المعلومات التي تحملها عن الأوضاع السِّياسية والإقتصادية والأمنية السَّائدة في الجزائر مثلا، إلى إطلاق الشَّك السِّياسي بين أفراد المجتمع الجزائري والسُّلطة الحاكمة من أجل خلق نوع من عدم الإستقرار داخل المجتمع الجزائري، وهو ما تصبو إليه الدُّول التي تنتمي إليها هذه الوكالات، وينطبق هذا على المحطات الفضائية الإخبارية الأجنبية، سواءً كانت إذاعية أو تلفزيونية، عبر القنوات التقليدية أو عن طريق الانترنيت من خلال المواقع الرسمية لهذه القنوات أو عبر حساباتها في مختلف وسائط التواصل الإجتماعي كالفايسبوك، تويتر أو اليوتيوب.

الإغتراب السِّياسي: يترتب على مشاهدة البرامج الإخبارية والمعلومات الكاذبة الوافدة من الخارج -رغم اتسامها بالدِّقة في النَّشر وتغطية الأحداث- خلق نوع من الإغتراب السِّياسي، وهنا تتحقق أهداف الآخر*، الذي يسعى إلى إبعاد الفرد عن الواقع الذي يعيش فيه، ورسم واقع خيالي له قد يؤثِّر على سلوكه السِّياسي، ويشعره في مجتمعه بالإغتراب عن واقع بلاده السِّياسي، ويميل به إلى أسلوب السِّياسة في الدُّول الغربية التي تتغنى بالديمقراطية والحرِّية المزعومة.

فعن طريق تدفق المعلومات والأخبار، التي تحمل أخبارا تعبِّر عن أوضاع وأحداث سلبية من قبيل الإنقلابات العسكرية، وإنعدام الأمن والإستقرار، والتدهور الإقتصادي، وضعف التنمية والفقر، وانتشار الأمراض والأوبئة، والتخلف التكنولوجي وغيرها، من الدُّول المتقدمة إلى الدول النامية مثل الجزائر يشعر الفرد بإغترابه عن وطنه، وترسخ لديه قناعة بأنَّ مجتمعه والسُّلطة الحاكمة لا يحسَّان به، ولا يعنيهما أمره ولا قيمة له في هذا المجتمع، ممَّا يفقدانه الحماس والدافع للمشاركة السِّياسية الفعالة.

كما أنَّ المعلومات والأخبار الكاذبة المتدفقة عبر وكالات الأنباء العالمية، وبعض الفضائيات الإخبارية العربية والغربية، تنشئ للمواطن في الجزائر كرها للواقع الذي يعيشه، وحبًا للواقع الذي ترسمه هذه الوكالات والفضائيات عن الدُّول التي تنتمي إليها، وهنا ينشأ الإغتراب بمختلف أنواعه، سياسيا كان، أو ثقافيا، أو إجتماعيا، وقد يصل، بل ووصل إلى حد التمرد، وحقد المواطن الجزائري على مجتمعه وسلطته وواقعه، وانحرف إلى جماعات متطرفة لها أهداف خاصَّة وأجندة خارجية تعمل لحسابها، هدَّدت ولازالت تهدِّد أمن وإستقرار الجزائر، وما حدث في تسعينيات القرن الماضي خير دليل على ذلك.

التبعية السِّياسية: يؤدِّي البث الفضائي المباشر وآلياته دورًا خطيرًا في إحداث التأثيرات السِّياسية السِّلبية التي تسعى بعض الدُّول إلى تحقيقها داخل المجتمع الجزائري، وحتى مجتمعات الدول النامية، فهي لا تتوقف عن الإغتراب والشَّك السِّياسي، وما قد يترتب عليه من صراع سياسي يحدثه الأفراد داخل المجتمع، بل قد يزيد الأمر سوءًا إلى حد التبعية السِّياسية من خلال كره الانتماء للوطن والسُّلطة السِّياسية الحاكمة والتَّطلع لنظم سياسية ذات قيم ومعايير غربية.

فالتبعية السِّياسية، تعني فقدان الفرد لحرِّيته وذاته بسبب عوامل خارجية، سياسية أو إقتصادية، وهي بذلك رد فعل لحالة الإغتراب السِّياسي عندما يترسخ لدى الفرد أنَّ السُّلطة الحاكمة في بلاده يسيِّرها أنَّاس يخدمون مصالحهم، ومصالح البعض على أسس غير عادلة، فحراك 22 من فيفري 2019 إلا نتيجة لهذه الأوضاع لأن المواطن الجزائري أدرك يقينا أن السلطة السياسية التي كانت تحكمه جعلت هموم المواطن الجزائري آخر إهتماماتها، والنتيجة التي لا يحمد عقباه أن يصبح الفرد أسيرًا لبعض الأفكار الخاطئة، هذا إن لم تستهويه التيارات الهادمة لقيم المجتمع وكيانه، والتي قد يتبناها الفرد دون وعي منه[33].

خـــاتمة

من الأدوار الرئيسة التي تقوم بها وسائل الإعلام في المجتمعات هو تشكيل وصياغة الرأي العام، ولكن هذه الأدوار تضاعفت مع التطورات المتسارعة التي أحدثتها ثورة الإعلام والإتصال، والتي منحت وسائل الإعلام قدرات هائلة في التأثير على الآخرين، الأمر الذي جعل هذه الوسائل عاملا أساسيا من العوامل المؤثرة على الرأي العام لأي دولة.

ثم إنَّ الرأي العام لا يتحكم في تشكيله المؤسسات الإعلامية المحلية لدولة ما، بل قد يتعداه إلى المؤسسات الإعلامية الأجنبية -سواءً كانت قنوات فضائية أو وكالات أنباء أو مواقع الكترونية- والتي تغرق مجتمعات الدول النامية والجزائر من بينها بكم هائل من الأخبار والمعلومات لتغليط وتضليل أو توجيه الرأي العام فيها.

وعلى هذا الأساس فإنَّ التدفق الإخباري النابع من القنوات الفضائية الأجنبية ووكالات الأنباء العالمية والمواقع الالكترونية الإخبارية تنتج عنه تأثيرات سياسية داخل الدولة الموجه إليها، فمثلا في الجزائر ونتيجة للتدفق الإخباري الأجنبي يتعرض الرأي العام الجزائري لثلاث تأثيرات سياسية سلبية تتلخص في الشك السياسي والإغتراب السياسي الذي يؤدي إلى التبعية السياسية.

ولمواجهة هذا التدفق الإخباري الأجنبي والحد من تأثيراته السياسية السلبية لابد على القائمين على قطاع الإعلام والإتصال في الجزائر ولاسيما السمعي البصري منه أن يكونوا في مستوى الممارسة الإعلامية الجادة والعصرية، وأن يأخذوا في الحسبان كل الشرائح الإجتماعية للشعب الجزائري، وأن يخاطبوا الجمهور الجزائري بلغة العصر للحد من إقباله وتعلقه بالإعلام الأجنبي عربيا كان أم غربيا، هذا الإعلام الذي عمل ويعمل على إغراق الفرد الجزائري بكم كبير من الأخبار والمعلومات المضللة والمغلوطة، وخاصة تلك القنوات والمواقع الإلكترونية المعروفة بعدائها لكل ما هو جزائري. ثم إنَّ على المؤسسات الإعلامية الجزائرية بمختلف أنواعها وتوجهاتها أن تكون في مستوى طموح الشعب الجزائري للحيلولة دون متابعته المفرطة للإعلام الأجنبي وتشكيل رأيه العام بناء على القنوات الأجنبية.

المراجع

1. انتصار عبد الرزاق، صفد الساموك، الإعلام الجديد... تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، 2011 ، ص76.
2. جمال مجاهد ، الرأي العام وطرق قياسه ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2007 ، ص275.
3. حمادة إبراهيم بسيوني ، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993 ، ص141.
4. بسام عبد الرحمان المشاقبة ، الإعلام الأمني، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص34.
5. صفاء قدور قدور، أثر وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، سورية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب ، 2000 ، ص15.
6. عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، الرأي العام والفضائيا، القاهرة ، دراسة في ترتيب الأولويات، دار الفكر العربي ، 2000 ، ص09.
7. صفاء قدور قدور ، مرجع سبق ذكره ، ص15.
8. Britannia encyclopedia , Chicago,university of Chicago , volume 26, 15 Edition, 1985.p352.
9. David L. sills, international encyclopedia of the social sciences, New York, volume 13,the Macmillan & free press, 1968 p188.
10. جمال مجاهد ، مرجع سبق ذكره ، ص33.
11. كمال خورشيد مراد ، مدخل إلى الرأي العام ، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2011 ، ص56.
12. سناء محمد الجبور ، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص08.
13. عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد ، مرجع سبق ذكره ، ص10 .
14. فارس عطوان ، الفضائيات العربية ودورها الإعلامي، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص78.
15. عبد الوهاب الكيلاني وآخرون ، موسوعة السياسة ، الجزء02 ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979 ، ص803.
16. حسن طوالبة ، في الإعلام والدعاية والحرب النفسية، عمان ، جدارا للكتاب العالمي ، 2006، ص198.
17. محمد عبد القادر حاتم ، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية ، المجلد الثاني، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1973، ص124.
18. عزام أبو الحمام ، مرجع سبق ذكره ، ص141.
19. حميدة سميسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 344.
20. شون ماكبرايد وآخرون ، أصوات متعددة وعالم واحد، الجزائر ، تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإتصال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981، ص410.
21. عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد ، مرجع سبق ذكره ، ص21.
22. هاني الرضا ، رامز عمار، الرأي العام والإعلام والدعاية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص60.
23. أحمد بدر ، الرأي العام ، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، الكويت ، وكالة المطبوعات ، 1982 ، ص102.
24. فاروق يوسف ، الرأي العام ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1987 ، ص ص56 ، 57.
25. عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد ، مرجع سبق ذكره ، ص25.
26. شهيناز طلعت ، الرأي العام، القاهرة ، المكتبة الأنجلو مصرية ، 1983 ، ص ص 311 ، 312.
27. عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد ، مرجع سبق ذكره ، ص26.
28. فاروق يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص76.
29. هاني الرضا ، رامز عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص73.
30. عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد ، مرجع سبق ذكره ، ص37.
31. انتصار عبد الرزاق ، صفد الساموك ، مرجع سبق ذكره ، ص51.
32. محمد جاد أحمد ، الإعلام الفضائي وآثاره التربوية ، الإسكندرية ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، 2008، ص134.
33. انشراح الشال، مدخل في علم الإجتماع والإعلام، ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1993 ، ص173.

* نعني بالآخر هنا الإعلام الاجنبي عموما والقائمين عليه سواءً كان هذا الإعلام الأجنبي غربيا أو عربيا